جديدة والخطوات العملية على هذا الطريق تظهر من خلال المؤسسات التي تقيمها والممارسات العامة التي تقوم بها وسط التجمعات السكانية » (ص ٩٠).

ويقسم الباحث القسم الخاص « حول اتحاد العمال » الى قسمين :

أ — على الصعيد التنظيمي، وفيه يلاحظ بذكاء بالغ ان الازمة التنظيمية لاتحاد العمال ، بالرغم من ادراك قيادته نفسها لطبيعة الازمة وخطواتها الجادة لتجاوزها وحلها، نابعة ايضا من البنية التنظيمية للاتحاد ، لان « البناء التنظيمي يجعل دور القاعدة ضئيلا قياسا بالدور الذي يعطيه للقيادات » (ص ٩٧) ، ولما كانت مهام اتحاد عمال فلسطين مغايرة لمهام الاتحادات العمالية في الاقطار الاخرى، اي ليست مهمات نقابية بحتة ، حيث ان « الاتجاه النقابي التقليدي هو الذي يضفي على البناء التنظيمي للنقابات طابعا بيروقراطيا » (ص ٩٨) ، لذلك يجب ان تنعكس الاية لدينا : من القاعدة الى القمة لتحقيق التجربة الحياتية الثورية الجديدة .

ب — وعلى صعيد السياسات القطرية ، حيث يفرض اختلاف الاوضاع العربية الا يكون للاتحاد سياسة واحدة على الصعيد المطلبي في مختلف فروعه ، وحيث ان للتنظيم نفسه مهامه الثورية بين التجمعات السكانية ، لذلك يقترح الباحث ثلاثة مستويات لسياسة الاتحاد : ١ — سياسة عامة لكل الاتحاد . ٢ — سياسة عامة لكل قطر . ٣ — سياسة قطرية « تتعلق بالنشاطات المطلبية والسياسية والاجتماعية داخل كل فرع ، قيادة وقاعدة ، ولكن باشراف الاتحاد مركزيا لكي تظل السياسات الفرعية منسجمة مع سياسات واهداف الاتحاد العامة » (ص ١٠٢) .

ملاحظات اخيرة : كما ذكرت قبل قليل ، لا تأتي اهمية بحثنا الحالي من ريادته في ميدان البحوث السوسيولوجية الميدانية فحسب ،بل من تأثيره كذلك على الحركة الثورية نفسها . ان دراسة الوضع الاجتماعي ، بما في ذلك البنى الطبقية ، دراسة موضوعية ، تقدم خدمة كبيرة للحركة الثورية والسياسية الفلسطينية والعربية ، من حيث ان البنية الطبقية للشعب الفلسطيني تحدد الى حد بعيد طبيعة الاداة السياسية وتطلعات جماهير الشعب بشكل عام ، وبالتالي برنامج العمل الوطني .ذلك ان معرفة الوضع الاجتماعي — الطبقي — المهني للسكان ، تلقي ضوءا قويا على نوعية تفكيرهم وتطلعاتهم ، وافاق حركتهم السياسية . (دلالة تناقص عدد العاملين في قطاعات الانتاج وتزايد عدد العاملين في قطاع الخدمات مثلا) .

مسؤولية الباحث الشخصية عن عدد من الهنات تظل محدودة ، لعديد من الاسباب ، اهمها ندرة المراجع والاحصاءات والدراسات السابقة من جهة ولان مثل هذه البحوث والدراسات تتطلب مجموعة من الباحثين « وعقلا جماعيا » يوجهها من جهة ثانية ، لان جماعية البحث لا تتيح التخصص فحسب ، بل تتيح كذلك تناول البحث من جميع جوانبه ومعالجته من مختلف زواياه .

الملاحظة الاخرى التي يمكن توجيهها للبحث هي قصر القسم التطبيقي ، وخلو الاستقصاءات العملية منه . فلقد جاء القسم الخاص باتحاد العمال قصيرا ، ومبتسرا ، مع أن اهمية البحث ، ريادته ، تأتي من دراسته للمشكلات العملية ، الفعلية ، التي يعاني منها التنظيم النقابي الفلسطيني ومن الحلول المقترحة . وكان هذا يتطلب جهدا اضافيا يجب بذله ، بالرغم من دقة الباحث وتوجهاته الصائبة عموما . وهذا يعيدنا الى الملاحظة الاولى ، وهي جماعية مثل هذه الاعمال ، حيث سيصبح البحث اكثر غنى وثراء ، واقل خطأ : كان من الممكن مثلا اجراء مسح ميداني للمشكلات الفعلية التي تعاني منها الاتحادات النقابية الفلسطينية ، وعلى راسها اتحاد العمال ، للوصول الى تصور شامل للحل ايضا ، ولافضل السبل التي تستطيع بها هذه الاتحادات دفع العملية الثورية لحركة التحرر القومي العربية والفلسطينية . هذا يعني ضرورة تبني جهة ما لعملية دراسة الواقع الفلسطيني . ولقد كنت اقترحت في كتابي عن تاريخ القضية الفلسطينية ، وفي مقالات اخرى ، ضرورة جماعية العمل لاعادة كتابة التاريخ الفلسطيني : من اجل فهم افضل للمجتمع وللواقع الفلسطيني .

ما رأي مركز الابحاث ..؟

محمد حافظ يعقوب